

## الإصلاحات المطبقة على القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر 1980-2010: بين ضعف النتائج المحققة و الطموحات الكبرى المرجوة

أ/بودواية محمد - جامعة الجزائر 03

### الملخص:

لقد عرف القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر تطبيق إصلاحات عديدة إنطلاقاً من سنة 1980 و إلى غاية سنة 2010 بهدف الزيادة في إنتاج الشروة في الجزائر و إدراجه ليعمل نظام إقتصاد السوق، لا سيما و أن الجزائر هي بصدده إجراء مفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة (OMC) للإندماج في الاقتصاد العالمي، غير أن هذه الإصلاحات لم تأتي بالنتائج المرجوة و لم تتحقق الأهداف المسطرة، و تبقى الجزائر رهينة للأسواق الدولية للمنتجات الصناعية و لا تتوقف فاتورة المنتجات الصناعية في الإرتفاع من سنة لأخرى ملقية علينا أكبر على ميزانية الدولة، و يعد تسخير هذا القطاع الإستراتيجي تسخيراً بدون الإستناد إلى العلم و الفكر الاقتصادي.

و تملك الجزائر إمكانيات و مؤهلات ضخمة لتحقيق القطاع الصناعي خارج المحروقات في الجزائر و الخروج نهائياً من التبعية الدائمة لقطاع المحروقات، و يمكن مفتاح الحل في ضرورة وجود إرادة سياسية للتحليل بالقطاع الصناعي حيث يتوجب تغيير سلطة إتخاذ القرار الاقتصادي في القطاع الصناعي ثم تحديد أهداف و طموحات بعيدة لهذا القطاع تجسّد في إستراتيجية حقيقة تكون في إطار تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي.

### الكلمات المفتاحية:

القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات، الإصلاحات المطبقة، القطاع العمومي، إقتصاد السوق، القطاع العام و القطاع الخاص، إنتاج الشروة.

## Résumé:

Le secteur industriel hors hydrocarbures en Algérie a connu l'application de plusieurs réformes de 1980 jusqu'à l'année 2010, afin d'augmenter la production de la richesse en Algérie et l'inclusion de ce secteur à travailler dans un nouveau système économique qui est le système économique économie de marché, notamment l'Algérie est dans un processus de négociations avec l'Organisation mondiale du commerce (OMC) pour l'intégration dans l'économie mondiale, mais les réformes n'ont pas donné de résultats escomptés et ils n'ont pas atteint les objectifs soulignés, et l'Algérie reste otage des marchés internationaux pour les produits industriels et la facture des produits industriels ne cessent d'augmenter d'une année à l'autre, en jetant un fardeau plus lourd sur le budget de l'Etat, ainsi que la gestion de ce secteur stratégique n'est compatible avec la science et de la pensée économique.

Et l'Algérie possède des capacités et qualités énormes pour faire décoller ce secteur industriel hors hydrocarbures en Algérie, et la sortie définitive de la dépendance des hydrocarbures des ainsi la clé de la solution réside dans la nécessité d'une volonté politique pour faire décoller ce secteur industriel hors hydrocarbures, où il faut changer l'autorité de prendre de décision économique dans le secteur industrielle hors hydrocarbures, puis fixer les objectifs et les grandes ambitions pour ce secteur et les concrétisera dans une stratégie réelle dans un cadre de la réalisation des taux des taux élevés de la croissance économique.

مقدمة:

يعتقد الكثير أن عدم تحقيق القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات لنتائج هامة منذ عدة عشريات من الزمن بالرغم من الإصلاحات المطبقة عليه انطلاقاً من إعادة هيكلته العضوية و المالية، إلى القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية (استقلالية المؤسسات العمومية 1988)، إلى قانون صناديق المساعدة، إلى القانون المتعلق بتسهيل رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة 1995، ثم إلى الخوصصة وصولاً إلى الإستراتيجية الصناعية الجديدة، إلى وجود قطاع عمومي مهيمن و غياب القطاع الخاص، وأيضاً غياب الشراكة مع الخارج و عدم إفتتاح هذا القطاع على الخارج، حيث يبقى هذا القطاع عاجزاً عن بلوغ الأهداف الكبرى و الطموحات المشروعة للجزائريين و يبقى بعيداً عن تحسين الأهداف الرسمية المعلنة، و لا سيما تلبية الحاجيات الأساسية للمنتجات الصناعية بالنسبة للجزائريين التي تبقى فعل القطاع الخارجي.

و بناء على ما سبق، تتمحور إشكالية الدراسة في السؤال الجوهرى التالي :

هل حقيقة أن غياب آليات إقتصاد السوق في الجزائر و غياب الشراكة مع الخارج هي سبب و عائق منع من تحقيق النتائج المرجوة للقطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات، و أين يمكن في الحقيقة سبب الأداء الضعيف لهذا القطاع؟ ثم كيف يمكن جعل هذا القطاع دعامة أساسية لإنتاج الشروة في الجزائر؟

## 1. فرضيات الدراسة:

- ستؤدي الإصلاحات المطبقة على القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات إلى ظهور مؤسسات عمومية فعالة التي تسمح بإنشاء الاقتصاد الوطني و إنتاج الشروة.
- إن تشكيل الشركات القابضة يمليه عدم وجود قطاع خاص قادر على شراء حصة هامة من الأصول لمؤسساتنا الكبرى.
- إن تشكيل الشركات القابضة العمومية على الطريقة الإيطالية هي مرحلة إلى خصوصة المؤسسات العمومية و بناء إقتصاد صناعي خاص.
- ستسمح الإستراتيجية الصناعية الجديدة بطرح حلول لمعالجة القطاع الصناعي العمومي المريض تهدف إلى إعادة الهيكلة، التفريح للمؤسسات، خلق أقطاب صناعية و إدخال صناعات جديدة تعرف تنافساً كبيراً في بلدان و مناطق أخرى من العالم، الأمر الذي سيسمح بالزيادة في إنتاج الشروة.

- إن الإعتماد على العلم والعقل والاقتصاد المبني على المعرفة هو الحل الممكّن لتحقيق القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر.

## 2. أسباب اختيار الموضوع:

- يرجع سبب اختيار هذا الموضوع إلى الإصلاحات العديدة التي طبّقت على القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر والتي لم تسمح بنهوض هذا القطاع، حيث لا تتجاوز مساهمته في الناتج الداخلي الخام نسبة 5 بالمائة وهي مساهمة ضعيفة مقارنة بنسبة مساهمته في سبعينيات القرن الماضي التي كانت تقدر بـ 20 بالمائة.

- عدم قدرة السلطات العمومية على إنشاء هذا القطاع الهام لدعم إنتاج الثروة الوطنية.

- الضبابية في تحديد الأسباب التي تبقى على الشلل الدائم في القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات و تمنع له دوراً فعالاً في دفع النمو الاقتصادي في الجزائر.

## 3. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- دراسة الإصلاحات المطبقة على القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر إنطلاقاً من سنة 1980 و إلى غاية سنة 2010 و توضيح النتائج الحقيقة لاسيما بعد أصبح هذا القطاع بنسبة كبيرة في يد القطاع الخاص.

- دراسة الجدوى من هذه الإصلاحات المطبقة و تقدير النتائج الحقيقة بالأهداف المعلنة.

- دراسة موضع الخلل في عدم القدرة على تحديد و بناء أهداف التي ينبغي تحسينها ميدانياً في القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر.

- دراسة الكيفية التي يتم بموجبها التحليل بهذا القطاع الإستراتيجي لأجل دعم إنتاج الثروة في الجزائر.

## 4. منهج الدراسة

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعبر عن الظاهرة المدروسة تعبيراً كميّاً وكيفياً من خلال جمع المعلومات و تصنيفها و من ثم تحليلها و كشف العلاقات بين أبعادها المختلفة من أجل تفسيرها تفسيراً كافياً و الوصول إلى استنتاجات عامة تسهم في فهم و تشخيص الإشكالية و فهم أسبابها.

## 5. تقسيمات الدراسة:

لقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة محاور، وقد تناولنا في المحور الأول عرض أهم الإصلاحات المطبقة على القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1980-2010، ثم في المحور الثاني قمنا بتقييم الإصلاحات المطبقة على المؤسسات العمومية خلال الفترة 1980-2010، وفي المحور الثالث درسنا وضعية النشاط الصناعي في الجزائر إلى غاية سنة 2010، وفي المحور الرابع قمنا بتقديم رؤية و مقاربة جديدة للنهوض و التحليق بالقطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر.

### أولاً: عرض أهم الإصلاحات المطبقة على القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر

#### خلال الفترة 1980-2010.

##### **1- إعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات العمومية (1980):**

مباشرة بعد السنوات الأولى التي أعقبت نيل الجزائر لاستقلالها الوطني و من أجل خوضها بالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية تبنت الجزائر إستراتيجية للتنمية مبنية على نموذج الصناعات المصنعة، هذه الإستراتيجية سمحت بخلق قاعدة صناعية و تشكيلاً نسبياً من الشركات الوطنية الكبرى التي أوكلت لها مهمة استرجاع الثروات الوطنية و تنمية الفروع الإستراتيجية لل الاقتصاد الوطني، غير أن تكيف أشكال تنظيم هذه المؤسسات العمومية في التنمية التوسيعة للاقتصاد قد أدى إلى تركيز معلن عنه في الهياكل، كما أن تداخل دور الدولة و دور المؤسسة العمومية أدى بهذه الأخيرة إلى تطوير نشاطات اجتماعية كالنقل، الصحة، نشاطات رياضية... الخ، ترجم ب-collapse في تسيير المؤسسات و الاقتصاد في مجمله، الأمر الذي جعل تطبيق التسيير الاشتراكي للمؤسسات و تطور اللامركزية و تنمية المبادرات أكثر صعوبة<sup>(1)</sup>.

و مع بداية سنوات الثمانينيات و لأجل إيجاد حل للمشاكل المطروحة، قامت السلطات العمومية بتطبيق برنامج سمي ببرنامج إعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات العمومية، واستندت فيه على فرضيتين أساسيتين هما<sup>(2)</sup>:

- كلما هو أصغر هو قابل للتحكم فيه أكثر.

- لا توجد هناك اقتصاديات الحجم فيأغلبية قطاعات النشاط الاقتصادي الوطني.

و قد اعتقدت السلطات العمومية أن الإصلاح المتمثل في إعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات العمومية هو الحل الأنسب الذي يمكن المسيرين من التحكم في المؤسسات و في مردوديتها المالية و الاقتصادية، و بالتالي يمنع الفعالية للجهاز الإنتاجي الوطني.

### 1-1- إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات العمومية<sup>(3)</sup>:

بموجب المرسوم رقم 80-242 المؤرخ في 04 أكتوبر 1980 المتعلق بتنفيذ إعادة هيكلة المؤسسات، تم تطبيق العملية الأولى لإعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات العمومية، هذا التدبير الإداري قسم 66 شركة وطنية التي كانت في السابق تشكل المفخرة بالنسبة للجزائر إلى 574 وحدة للإنتاج والتوزيع، و على سبيل المثال تم تقسيم شركة سوناطراك التي كانت تشكل مزهرية قطاع الدولة إلى 13 وحدة مستقلة، في حين أن الشركة الوطنية للصناعات الميكانيكية قد تم تفكيكها إلى ستة وحدات، إلى جانب هذه المؤسسات الصغرى الصناعية و التجارية، يضاف إليها تنظيم مؤسسات البناء و الأشغال العمومية و الخدمات إلى مؤسسات عمومية محلية، وقد بلغ عدد المؤسسات العمومية المحلية في سنوات الثمانينيات 700 وحدة على مستوى الولايات و حوالي 1000 أخرى على مستوى البلديات.

### 1-2- إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات العمومية:

و تطبيقاً للمرسوم رقم 80-242 المؤرخ في 04 أكتوبر 1980 المتعلق بتنفيذ إعادة هيكلة المؤسسات، فقد تم الانطلاق في عملية إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات بكلافة إبتداء من 1983، و قبل نهاية المخطط الخماسي 1980-1984 فقد تم إعادة هيكلة حوالي 300 مؤسسة عمومية كانت موضوع إعادة هيكلة عضوية من قبل<sup>(4)</sup>.

إن تجربة إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات العمومية التي شرع فيها في بداية الثمانينيات و التي لم تؤدي إلى إعادة النظر في نظام المالك المهيمن و الوحيد الذي كان للدولة على المؤسسة لم تكن مشجعة لتحقيق الأهداف التي كانت ترمي إليها تلك التجربة، بل على العكس من ذلك فقد أدت إلى تفكيك الجهد، و قد نتج عنها التبذير و الكثير من التكرار في الأعمال<sup>(5)</sup>، لهذا فقد توجه النقاش نحو منطق آخر للإصلاح حول مبدأ استقلالية التسيير و استقلالية المؤسسة، في هذا السياق، قامت السلطات العمومية بتاريخ 12 جانفي 1988 بإصدار مجموعة من القوانين المتعلقة بالإصلاحات و يتعلق الأمر بستة (06) قوانين، منها الجديدة و أخرى معدلة و مكملة تنظم استقلالية المؤسسة.

### 2- القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية (استقلالية المؤسسات العمومية)

: 1988

لقد كان القطاع العمومي في الاقتصاد الجزائري هو المهيمن دائماً، و عرقل النظام الثلاثي للدولة التي تعتبر في الاقتصاد مالكة، مسيرة و قوة عمومية عمل المؤسسة العمومية كشركة تجارية و كمؤسسة اقتصادية حقيقية، لأجل ذلك فقد اقترح الإصلاح المتضمن في القانون رقم 01-88 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية بصفة أساسية تحرير المؤسسة العمومية بإخضاعها جوهريا إلى قوانين السوق، و بالتالي فالهدف من وراء عملية استقلالية المؤسسات العمومية ماليا و إداريا بموجب هذا القانون هو إجراء قطيعة مع مرحلة التسيير الإداري لهذه المؤسسات التي تميز بها الاقتصاد الوطني في الفترات السابقة، و قد أدى منح الاستقلالية للمؤسسات إلى إسقاط أحد أهم حجري الرؤوية الاقتصادية للاشتراكية الجزائرية و هما التسيير الاشتراكي للمؤسسات لسنة 1971 و النظام العام للعمال<sup>(6)</sup>.

و وفقا لما جاء في المادة الثالثة (03) من القانون رقم 01-88 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية، تشكل المؤسسة العمومية الاقتصادية الوسيلة المفضلة لإنتاج المواد و الخدمات و تراكم رأس المال و تعمل هذه المؤسسة في خدمة الأمة و التنمية وفق الدور و المهام المنوطة بها و تتمتع بالشخصية المعنوية التي تسري عليها قواعد القانون التجاري إلا إذا نص صراحة على أحکام قانونية خاصة، و لأجل تحقيق أهداف هذه المؤسسة فقد اتخذ القانون السالف الذكر شكلين من أشكال الشركات، حيث تنص المادة الخامسة (05) على أن: "المؤسسات العمومية الاقتصادية، هي شركات مساهمة أو شركات محدودة المسؤولية تملك الدولة و/أو الجماعات المحلية فيها مباشرة أو بصفة غير مباشرة، جميع الأسهم و/أو المخصص و يتوقف الاختيار بين أحد الشكلين المنصوص عليهما أعلاه على ميدان عملهما و أهميته في التنمية الاقتصادية" ، هذه المؤسسة هي مزودة برأسمال اجتماعي كما جاء في المادة السادسة (06) التي تنص: " يكون للمؤسسة الاقتصادية رأس مال، تكتبه أو تدفعه، حسب الحال، بصفة مباشرة أو غير مباشرة الدولة أو الجماعات المحلية أو مؤسسات عمومية اقتصادية أخرى" ، و هي أيضا مزودة بجيابل للتسيير، منها الجمعية العامة، مجلس الإدارة بالنسبة للمؤسسة العمومية الاقتصادية المنظمة في شكل شركة مساهمة و مجلس مراقبة بالنسبة للشركات ذات المسؤولية المحدودة و المديرية العامة المكلفة بالتسيير.

إذن، فالجديد الذي جاء به القانون رقم 01-88 هو أنه منح المؤسسة العمومية هامش حركة أكثر أهمية في تسيير الأعمال التجارية من فترة الاقتصاد المركز، و قد سمح لها برفع الأسعار بالنسبة

لمنتجاتها بتطبيق القانون رقم 89-12 المتعلق بالأسعار، و يمكن لها أيضا تحديد كيفيات مكافأة العمال عن طريق اتفاقيات جماعية بعد إلغاء النظام العام للعمال بواسطة القانون 90-02 المؤرخ في 21 أبريل 1990، هذه النصوص القانونية تهدف إلى جعل الشخصية الأولى للمؤسسة رب عمل حقيقي عمومي لتسخير المخصص للموارد العمومية بدون خوصصة للملكية.

### 3- قانون صناديق المساهمة 1988 :

إن الهدف من صدور القانون رقم 88-03 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتعلق بصناديق المساهمة هو خلق شركات لتسخير القيم المنقولة، و طبقا لما جاء في نص المادة الثانية (02) من هذا القانون يعمل صندوق المساهمة كعون ائتماني للدولة التي تسند إليه رؤوس أموال عامة يتولى تسييرها المالي و يتولى الصندوق القيام باستثمارات اقتصادية لحساب الدولة، لا سيما عن طريق المساهمة في رأس المال المؤسسات العمومية الاقتصادية بمدف تحقيق أرباح مالية و بحذا يشكل حافظة للقيم المنقولة التي يتولى تسييرها، و قد منح المشروع هذا الصندوق طبقا لنص المادة العاشرة (10) من القانون دور دراسة و تنفيذ كل تدبير من شأنه تشجيع التوسيع الاقتصادي و المالي للمؤسسات العمومية الاقتصادية التي يجوز أسمها أو حصصا في رأسها، و غاية ذلك هو تحقيق أرباح ضمن الشروط التي يحددها مخططه المتوسط الأمد، و ما تحدى الإشارة إليه، أن الصندوق لا يعتبر مؤسسة مصرفيه و بالتالي فلا يجوز له تسيير حسابات الإيداع و اللجوء إلى الادخار و ذلك حسب نص المادة التاسعة (09) من القانون<sup>(7)</sup>.

### 4- القانون المتعلق بتسخير رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة 1995 :

بالنظر إلى النتائج السلبية المحققة من طرف صناديق المساهمة، التي كانت تعتبر مجرد عون ائتماني للدولة، و التي زادت في بيروقراطية إضافية على كاهل المؤسسات الاقتصادية، و كرست فكرة الاحتكار الاقتصادي على الأقل في الجانب المالي، قامت السلطات العمومية بإصدار الأمر رقم 95-25 المؤرخ في 25 سبتمبر 1995 المتعلق بتسخير رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة<sup>(8)</sup>. و بموجب هذا فقد أعيد تنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية في إطار شركات قابضة عمومية صناعية و مالية و أصبح القطاع العمومي يعمل ضمن نظام اقتصادي تم تجديده بصورة كلية، غير احتكاري، معرض للمنافسة، و خاضع للحساب الاقتصادي و كلذا لقواعد القانون التجاري، و أصبح مفهوم الدولة المالكة، و الشريكة و المسيرة غير معمولا به.

لقد بقيت الدولة هي المالكة، لكن وكلت سلطتها كمالكة إلى شركات عمومية تعمل كمؤسسات اقتصادية و مالية مستقلة ذاتيا، هذه الشركات تقوم بتسخير مساهمات الدولة و لا تسيير المؤسسات العمومية الاقتصادية التي تبقى مستقلة كلية، و تخضع المؤسسات العمومية الاقتصادية للشركات القابضة فيما يخص قرارها للشركات فقط، أما كل ما يتعلق بالجانب العملي اليومي فهو من الاختصاص المطلق للمؤسسة<sup>(9)</sup>.

#### **1-4- المجلس الوطني لمساهمات الدولة (CNPE) :**

لقد نصت المادة 17 من الأمر رقم 95-25 المؤرخ في 25 سبتمبر 1995 المتعلق بتسخير الأموال التجارية التابعة للدولة، على أنه ينشأ مجلس وطني لمساهمات الدولة يكلف بتنسيق نشاط الشركات القابضة العمومية و توجيهه و يزود هذا المجلس بكتابه تقنية دائمة توضع تحت سلطة مندوب لمساهمات الدولة يعين بمرسوم تنفيذي، و يوضع المجلس الوطني لمساهمات الدولة تحت سلطة رئيس الحكومة الذي يتولى رئاسته و يحدد تشكيله و سيره بمرسوم تنفيذي.

#### **5- قانون الخوخصة 1995 :**

إن مسألة الخوخصة في بلادنا قد تم التطرق إليها في محيط صعب اجتماعيا و غير ثابت سياسيا، و قد عرف القانون الذي يضم خوخصة المؤسسات العمومية إعدادا تدريجيا قبل الوصول إلى الأمر رقم 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995 المتعلق بخوخصة المؤسسات العمومية، المعدل و المتمم بالأمر رقم 97-12 المؤرخ في 19 مارس 1997، وصولا إلى الأمر رقم 01-04 المؤرخ في 20 أوت 2001، المعدل و المتمم، المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية و تسخيرها و خوخصتها.

الأمر الأول الذي جاء لمعالجة مسألة خوخصة المؤسسات العمومية هو الأمر رقم 22-95 المؤرخ في 26 أوت 1995 المتعلق بخوخصة المؤسسات العمومية، هذا القانون الأساسي الذي له خاصية التطبيق على كل أشكال الخوخصة، وضع الإطار القانوني و المؤسسي الذي يتدخل في عملية الخوخصة قد آثار عند تطبيقه العديد من الانتقادات سواء في مؤسسات الخوخصة أو المعاملين الاقتصاديين أو الشركاء الاجتماعيين (النقابة)، و بالتالي فشله كان مرتقبا بالنظر إلى الصعوبات بالنسبة للمستثمرين و نزاعات الاختصاص ما بين مختلف المؤسسات التي أدى إليها و حتى قبل تنفيذه، و قد كان هذا الأمر موضوع تعديل في مارس 1997 من أجل تلطيف الإجراءات و توسيع التدابير التحفizية لا سيما بالنسبة لأجراء المؤسسات القابلة للخوخصة<sup>(10)</sup>.

إن تضاعف المتتدخلين في عملية الخوخصة بدون سلطات حقيقة، التدخلات المتعددة في الاختصاصات، تحويل الشركات القابضة العمومية في الواقع إلى وصايات حقيقة، النتائج في الاختصاصات ما بين مجلس الخوخصة، الشركات القابضة العمومية و المجلس الوطني لمساهمات الدولة، العمل البيروقراطي للمتدخلين...الخ، هي كلها صعوبات و عوائق أعادت جهاز الخوخصة و أدت به إلى إنتاج معاكس للأهداف التي كان يبحث عنها، هذا ما أدى بالسلطات العمومية إلى إصدار الأمر رقم 04-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية و تسييرها و خوخصتها، هذا الإصلاح الذي في نفس الوقت أعاد تنظيم تسيير القطاع العمومي الاقتصادي قد أعاد أيضا رسم الجهاز المؤسسي للخوخصة.

## ثانيا : تقييم الإصلاحات المطبقة على المؤسسات العمومية خلال الفترة 1980-2010.

### 1- إعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات العمومية 1980 :

لقد اعتمد برنامج إعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات العمومية الذي تم تطبيقه في 1980 على فرضيتين أساسيتين و هما: كلما هو أصغر هو قابل للتحكم فيه أكثر، و أنه لا توجد هناك اقتصاديات الحجم فيأغلبية قطاعات النشاط الاقتصادي الوطني، إن فشل هذه التدابير التصحيحية، كان مضمونا للأسباب الآتية:

✓ النظرية الاقتصادية و لا تجارب مختلف البلدان تدعوا لرفض وجود اقتصاديات الحجم القطاعية (Economies d'échelles sectorielles) الاقتراض و العدد الهائل من الاندماجات على المستوى العالمي تسمح بدعم الأطروحة المعاكسة أي وجود اقتصاديات الحجم<sup>(11)</sup>.

- وفقا للنظرية الاقتصادية تتزايد غلة الحجم حينما ينمو ناتج المشروع بمعدل أكبر من المعدل الذي ينمو به حجمه و هذه الحالة قد تتحقق بسبب المزايا الناجمة عن التخصص و تقسيم العمل في ظروف اتساع حجم المشروع، و المشروع الأكبر حجما يتاح له إقامة وحدات متخصصة على درجة عالية من الكفاءة في مجالات البحث العلمي و التكنولوجي و الاستفادة بشكل مباشر من نتائج أعمالها و هذا أمر لا يتاح للمشروع الصغير، و كذلك يستطيع المشروع الأكبر حجما أن يعتمد على كفاءات تنظيمية أعلى حيث تحصل هذه مع مكافأءات أكبر و يلاحظ أن الكفاءات التنظيمية العالية لها دور بارز في النظرية الاقتصادية كسبب لغله الحجم المتزايدة، و يكون هناك تناقض في غلة الحجم لما يستنفذ المشروع العديد من المزايا المتربعة على الحجم الكبير<sup>(12)</sup>.

و في الوقت الذي كان فيه الاقتصاد العالمي يتميز باندماج أكبر للشركات المتعددة الجنسيات من أجل الاستحواذ على السوق العالمية، قامت الجزائر بتحطيم جهازها الإنتاجي الوطني و إفساد تنظيم حتى مؤسساتها الأكثر فعالية، فعوض أن يتم تشجيع اقتصadiات الحجم (Economies d'échelles) و الإنتاج الكبير من أجل الاستفادة من تزايد غلة الحجم، و بالتالي الرفع في معدلات النمو الاقتصادي فقد تم تفكك المؤسسات الوطنية الكبرى إلى وحدات متوسطة و صغيرة و منعت هذه الأخيرة من أي إمكانية للتتوسع و دخول الإنتاج الكبير، الأمر الذي شجع على تناقص غلة الحجم و هذا ما أدى إلى إضعاف النمو الاقتصادي في الجزائر، و تعتبر سنة 1985 هي السنة التي شهدت بجلاء بداية ضعف معدلات نمو الناتج الداخلي الخام و تعطل الاقتصاد الوطني، هذا التعطل و الضعف في النمو الاقتصادي إنما هو ثمرة و نتيجة الإصلاحات المطبقة على الجهاز الإنتاجي الصناعي العمومي انطلاقا من 1980 التي أدت إلى تفكك و تهديم هذا الجهاز و هو الجهاز الذي كانت تراهن عليه السلطات العمومية لتصنيع البلاد.

✓ كل مختص في التسيير يعرف بأن التحكم في التسيير هو غير مرتبط بحجم الشركات، فإذا كان هناك تحكم في التخطيط الإستراتيجي، التنظيم، إدارة الموارد البشرية و أنظمة المراقبة، فإنه يمكن النجاح مع أحجام ضخمة، لكن إذا كانت هذه الأوجه لم يتم التحكم فيها، فإنه سيتم الوصول إلى الإفلاس حتى مع شركات مكونة من بعض العشرات من العمال، فعلى سبيل المثال شركة أيسكسون (EXXON) توفر على رقم أعمال الذي يتجاوز بعيدا الناتج الوطني الخام لل الاقتصاد الوطني و حجمها هو أكبر أكثر من عشرة مرات من حجم شركة سوناطراك، فلم تطرح أبدا مشكلة حجمها، في يومنا هذا، تسمح تقنيات التسيير الحديثة (الإدارة بواسطة الأهداف، مراكز المسؤولية و أخرى) في التوفيق بين الحجم، اقتصadiات الحجم و الفعالية، فلا توجد هناك رابطة ما بين التحكم في عملية التسيير و حجم الشركات، فالمسيطر الفعال في شركة صغيرة يكون نفسه فعلا أيضا في شركة كبيرة<sup>(13)</sup>.

✓ نتيجة لنشر مؤسسات جديدة عبر البلاد، فقد كان من اليسر توقيع مضاعفة نفقات الهياكل القاعدية (مدیریات، کتابات مدیریة... الخ) في مؤسسات مملوقة أيضا بالتكلفة الزائدة، هذه التكاليف الإضافية كانت تعكس سواء نحو شركات أخرى مطلقة كذلك عملية تضخمية، أو سواء تم تغطيتها بواسطة الكشوفات، وهذا ما يفسر صعود العجز وضعف معدل استعمال القدرات<sup>(14)</sup>.

إن التضخم والإختلالات الهيكيلية التي عرفها الاقتصاد الوطني في سنوات الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي كان أحد أسبابها تطبيق برنامج إعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات العمومية في 1980، كما أن تطبيق هذا البرنامج لم يجعل العرض الصناعي الكلي مرتنا و لم يحل المشاكل التي كان يعني منها القطاع الصناعي العمومي، بل أدى إلى تفكير و تحطيم الجهاز الإنتاجي الصناعي العمومي الأمر الذي عطل الاقتصاد الوطني و ساهم في جعل العرض الكلي صلباً، لذا قامت السلطات العمومية بإجراء إصلاحات اقتصادية أخرى مع نهاية الثمانينيات متمثلة منها بالأخص في القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية.

## 2- القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية و قانون صناديق المساهمة 1988 :

لقد جاء القانون رقم 01-88 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية بصفة أساسية لتحرير المؤسسة العمومية الاقتصادية بإخضاعها جوهرياً إلى قوانين السوق و إجراء قطيعة مع مرحلة التسيير الإداري لهذه المؤسسات التي تميز بها الاقتصاد الوطني في الفترات السابقة، أما القانون رقم 03-88 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتعلق بصناديق المساهمة، فالهدف الذي جاء لأجله هو خلق شركات لتسيير القيم المنقولة، فالهدف النهائي لهذين القانونين هو وضع المؤسسات العمومية الاقتصادية في بيئة تخضع لقوانين اقتصاد السوق، و معنى ذلك، إنتاج الثروة بواسطة هذا التنظيم الاقتصادي الذي يظهر فريداً من نوعه، لا سيما إذا عرفنا أنه عند إصدار سلسلة قوانين الإصلاحات بتاريخ 12 جانفي 1988 لم يتم بعد بناء اقتصاد السوق و أن القطاع الصناعي العمومي كان هو القطاع المهيمن، فهل حقق هذا الإصلاح الاقتصادي الأهداف المرجوة و ساهم وبالتالي في جعل العرض الكلي الصناعي مرتنا؟ و ما علاقة هذا الإصلاح باقتصاد السوق و بالنظرية الاقتصادية؟

قبل الإجابة عن التساؤلات السالفة الذكر، فإنه من الواجب و من اللائق تحديد مميزات اقتصاد السوق، إن الأمم المعاصرة هي اقتصاديات مختلفة و اقتصاد السوق لا يعني أبداً أن الدولة لا تملك أو لا تراقب المؤسسات الإستراتيجية، لكنه يستلزم بكل بساطة بأن يحتل القطاع الخاص مكانة هامة في الاقتصاد الوطني من أجل أن تلعب ميكانيزمات السوق دورها كاملاً و بفعالية، و عليه فالإشكالية التي كان ينبغي و يتوجب على أصحاب القرار الاقتصادي في الجزائر طرحها قبل إصدار مجموعة قوانين الإصلاحات في 12 جانفي 1988 هي التفكير في نوع التسيير الذي

يجب وضعه حتى يعمل اقتصاد السوق بفعالية، و الأسئلة التي كان يتوجب الإجابة عنها بطريقة علمية و دقيقة هي (15) :

1- في التاريخ الاقتصادي المعاصر لا يوجد أي اقتصاد مزود بقطاع عمومي مهمين (بالنسبة المغربية للناتج الوطني الخام) يعمل بفعالية مع ميكانيزمات السوق، الجزائر وحدتها حاولت و تحاول أن تكون الاستثناء عن هذه القاعدة، هل يمكن لها فعل ذلك ؟

2- ما هي السياسة الصناعية الواجب إتباعها من أجل إدخال تنافسية أكبر في مختلف القطاعات ؟

3- ما هي الإجراءات، المعايير و الميكانيزمات التي يجب القيام بها من أجل خلق سوق حقيقي للمسيرين و المروب من القرارات الإدارية و السياسية ؟

مع الأسف فقد تم إصدار مجموعة الإصلاحات الاقتصادية في 1988 دون الإجابة عن هذه الأسئلة، و منحت الاستقلالية للمؤسسات العمومية الاقتصادية و طلب من مسيريها تسيير هذه المؤسسات وفق قواعد و ميكانيزمات اقتصاد السوق، دون أن يكون لدينا اقتصاد السوق و لا قواعده، بمعنى أن تسيير المؤسسات المذكورة كان في ظل غياب اقتصاد السوق و في غياب الميكانيزمات التي يعمل بها هذا الاقتصاد و النتيجة أن هذه الإصلاحات قد حولت المؤسسات العمومية إلى لعبة واسعة للاحتكارات و منعت هذه المؤسسات من الذهاب إلى الإفلاس.

إن السلطات العمومية أرادت تسيير قطاع صناعي عمومي مهمين في إطار قواعد و ميكانيزمات اقتصاد السوق كما جاء في الأهداف المحددة في قوانين الإصلاحات لسنة 1988، في الواقع العملي طبقت هذه الإصلاحات في بيئة اقتصادية لا تعرف اقتصاد السوق و لا مؤسساته و لا ميكانيزماته، فالمبادرين بهذه الإصلاحات قاموا بابتکار طريقة فريدة من نوعها في تسيير قطاع عمومي مهمين و تعني هذه الطريقة تسيير مخصوص للموارد العمومية بدون خصوصية للملكية مع واقع يتميز بغياب ميكانيزمات اقتصاد السوق، فالذى ينظر إلى هذه الواقع بعين الباحث العلمي المدقق و الممحض الذى يحاول تفسير ما تم القيام به و ربط العلاقة ما بين إصلاحات سنة 1988 و العلم الاقتصادي، فإنه سرعان ما يستنتاج بأن هذه الإصلاحات لا تعنى اقتصاد السوق و لا علاقة لها باقتصاد السوق، لقد قمنا فقط بمحاكاة أسلوب تسيير المؤسسات الاقتصادية في الدول الرأسمالية التي تتميز بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، الحرية و المنافسة التامة و قمنا بتطبيقه على قطاع عمومي مهمين في ظل غياب اقتصاد السوق، فكان

فشل هذا الأسلوب متظراً بالنظر إلى أنه لا علاقة له لا بالنظرية الاقتصادية ولا بالاقتصادي، فالإصلاحات المذكورة أدت إلى إنتاج مجموعة من الاحتكارات منعت من تحقيق أهم الأهداف المرسومة و هو إنتاج الشروة في المجال الصناعي في الجزائر.

### 3- القانون المتعلق بتسهيل رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة 1995:

في سنة 1995، قامت السلطات العمومية بإعادة تنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية في إطار شركات قابضة عمومية صناعية و مالية و أصبح القطاع العمومي يعمل ضمن نظام اقتصادي تم تحديده بصورة كلية، غير احتكاري، معرض للمنافسة، و خاضع للحساب الاقتصادي و كذا لقواعد القانون التجاري، إذ أن تدخل سلطات الدولة في المؤسسة أي مفهوم الدولة المالكة، و الشريكة و المسيرة أصبح غير معيناً به، لقد بقيت الدولة هي المالكة لكن وكلت سلطاتها كمالكة إلى شركات عمومية تعمل كمؤسسات اقتصادية و مالية مستقلة ذاتياً، هذه الشركات تقوم بتسهيل مساهمات الدولة و لا تسير المؤسسات العمومية الاقتصادية التي تبقى مستقلة كلها، هذا الشكل من التسيير بواسطة الشركات القابضة يوجد في العديد من البلدان و القطاع العمومي الإيطالي كان و منذ مدة طويلة منظماً و فق هذا الشكل من التسيير، وقد استند أغلب المسؤولين الذين قاموا بتصميم هذا البرنامج على الحجج التي تدور حول النقاط التالية (16) :

- الشركات القابضة هو شكل تنظيم للقطاع العمومي الذي أعطى نتائج جيدة في أماكن أخرى (لا سيما في إيطاليا) لماذا لا يمكن نقل العناصر الإيجابية إلى الجزائر ؟
  - إن تشكيل الشركات القابضة هو مرحلة ضرورية قبل الخوصصة، لأنها تسمح بوضع المؤسسات المعنية في السكة، تقييمها و استرجاعها للقطاع الخاص.
  - إن تشكيل الشركات القابضة يمليه عدم وجود قطاع خاص قادر على شراء حصة هامة من الأصول مؤسساتنا الكبرى.
  - الشركات القابضة ستسمح بظهور شركات فعالة التي تسمح بإنعاش الاقتصاد الوطني و إنتاج الشروة.
- فيما يخص في النقطة الأولى، فإننا لا نتوفر على الشروط الازمة من أجل قطاع عمومي منظم على شكل شركات قابضة (أو على الطريقة الإيطالية) لكي يعمل لدينا بفعالية، فالاختلافات

الموجودة هي حجم القطاع العمومي (القيمة المضافة العمومية بالنسبة للناتج الداخلي الخام) و غياب المساهمة الخاصة.

أما النقطة الثانية، فتبرر الإصلاح الجديد بضرورة تحضير المؤسسات لخوضتها، فإذا كانت الحالة كذلك، فقد تم إدخال مرحلة إضافية، غير ضرورية و مكلفة بعبارة الوقت و الموارد، فلا حاجة في خلق الشركات القابضة لأجل جعل مؤسساتنا قابلة للخوصصة، فالباب حول الخوصصة يستحب للأغلبية الانشغالات، كما أنه لا تجاذب البلدان الأخرى و لا الأوجه التقنية للخوصصة تدعوا الجزائر إلى اللجوء إلى هذا النوع من التنظيم كشيء مسبق للتنازل عن المؤسسات.

أما الحجة الثالثة، فعدم وجود قطاع خاص من أجل إعانته و تطويره، يجعل الشركات القابضة تعمل على إبقاء حضور القطاع العمومي في المجالات التي يتکفل بها جيدا القطاع الخاص و هذا ما يعمل على الإبقاء على المؤسسات على قيد الحياة بطريقة اصطناعية.

الحججة الأخيرة لفائدة الشركات القابضة تقول بأنه شكل تنظيمي الذي سيسمح بتحسين فعالية مؤسساتنا لأجل أن تكون أكثر استقطابا، هناك اختلاف ما بين مؤسسة مطهرة و شركة فعالة، فالمؤسسة المطهرة هي بكل بساطة التي توضع عداداتها في الصفر، أما الشركة الفعالة فهي التي تتمتع بإستراتيجية، مخطط عملياتي، نظام مالي، تسويق، تسيير للموارد البشرية، و مراقبة ملائمة، فيمكن خوخصة المؤسسة مباشرة عند القيام بتطهيرها المالي، لكن الانتظار حتى تكون فعالة لخوضتها فهو التناقض، إن الهدف من الخوخصة هو بالتحديد جعل الجهاز الإنتاجي فعالا، لكن إذا وصلنا مع الشركات القابضة إلى هذه النتيجة فلماذا إذن اللجوء إلى الخوخصة؟

لقد كان مؤيدو الإصلاح بواسطة الشركات القابضة يسبحون في تناقضات بدون أن يعلموا، وقد شكلت الشركات القابضة العمومية ضياع صاف لوقت ثمين و كانت مضرة بالاقتصاد الوطني، فكان يجب التخلص منها قبل أن تزيد في الأزمة، كما أن من الأسباب التي أدت إلى تعطل مسار الخوخصة في الجزائر هو التدخل الحاصل في الصالحيات ما بين مسؤولي الأجهزة المكلفة بالخوخصة و مسؤولي الشركات القابضة العمومية، و ما هو متعارف عليه، هو أن أغليبية البلدان التي تتعرض للانحراف هي تلك التي يكون لديها عشرات مراكز القرار، في الجزائر لم يكن هناك رئيس جوق وحيد فيما يخص عملية الخوخصة، بل كان هناك ثلاثة إلى أربعة رؤساء جوق، فنجاح الإصلاحات في الجزائر كان يستوجب أن يكون هناك مركز قرار واحد الذي يوجه و يقود

الإصلاحات الاقتصادية، لكن مع الأسف هذا الأمر لم يتحقق في الواقع، لذا فالتسخير بواسطة الشركات القابضة العمومية قد ساعد في الإبقاء على حالة الجمود في الإصلاحات الاقتصادية و منع المرور إلى خوخصة المؤسسات العمومية و بناء اقتصاد جديد هو اقتصاد السوق، كما أنه لم يؤدي إلى جعل الجهاز الإنتاجي الصناعي العمومي فعالا و قادرًا على إنتاج الثروة، و دليل ذلك أن مساهمة القطاع الصناعي العمومي في الناتج الداخلي الخام لم تتوقف عن التناقص كما ستره لاحقا من خلال المعطيات الإحصائية.

#### 4- قانون الخوخصة 1995:

انطلاقا من سنة 1980 و قبل الوصول إلى مسألة خوخصة مرت المؤسسات العمومية الاقتصادية في الجزائر بالعديد من التجارب مثل إعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات العمومية، استقلالية المؤسسات، الشركات القابضة العمومية، و كل هذه التجارب لم تتمكن من جعل الجهاز الإنتاجي الصناعي العمومي فعالا و قادرًا على إنتاج الثروة، كما أنها لم تتمكنه من المساهمة في جعل العرض الكلي أقل صلابة.

إن العلم الاقتصادي و التسخير لما يتوصلا بعد إلى إنتاج قواعد و مبادئ التي تسمح بتسخير بصفة فعالة القطاع العمومي الواسع (المسيطر) مع ميكانيزمات السوق، و تحديدا حتى لا يكون القطاع العمومي مسيطرا، فإنه يمثل من 15 إلى 35 بالمائة من القيمة المضافة بالنسبة للناتج الداخلي الخام<sup>(17)</sup>.

مع بداية سنة 2007 قامت السلطات العمومية بطرح حلول لمعالجة القطاع الصناعي العمومي المريض بواسطة الإستراتيجية الصناعية الجديدة و التي تهدف إلى إعادة الهيكلة، التفريع للمؤسسات، خلق أقطاب صناعية و إدخال صناعات جديدة تعرف تنافسا كبيرا في بلدان و مناطق أخرى من العالم<sup>(18)</sup>، إن وضعية القطاع الصناعي لا تسمح بتطبيق أية إستراتيجية جديدة و الضرورة تقتضي إتمام بناء اقتصاد السوق بإيقام مسار الخوخصة و بناء مؤسسات اقتصاد السوق، لا سيما و أن مرحلة التحول نحو اقتصاد السوق في الجزائر قد طالت و لم تعرف نهاية لها و مشكلتنا أنها نريد اقتصاد سوق بدون خوخصة، و لا أحد و في أي مكان في العالم نجح في بناء اقتصاد سوق مع وجود قطاع عمومي نسبته هامة أمام الاقتصاد الوطني، إن القطاع العمومي في الجزائر لازال هو القطاع المسيطر على الرغم من تراجعه و تطور القطاع الخاص وفق ما يوضحه الجدول أسفله.

جدول رقم (1): تطور هيكل القيمة المضافة بالنسبة المئوية بالنسبة للناتج الداخلي الخام الجزائري حسب النظام القانوني للقطاع خلال الفترة 1974-2004.

	2004	1994	1984	1974	السنوات
52	53,4	69,5	58,6		القطاع عمومي بالنسبة المئوية
48	46,6	40,5	41,4		القطاع خاص بالنسبة المئوية
100	100	100	100		المجموع بالنسبة المئوية

Source : <http://www.ons.dz/> page consulté le 20.03.2010.

انطلاقا من سنة 1995 و إلى غاية 2001 بقيت حصيلة خوخصة المؤسسات العمومية الاقتصادية محتشمة إن لم نقل سلبية، هذا الفشل يعود حسب الدراسة المعدة من طرف الجمعية الوطنية لتنمية اقتصاد السوق أنه عند تطبيق الأمر رقم 22-95 السالف الذكر كانت هناك 14 هيئة بما فيها الشركات القابضة العمومية و لجنة مراقبة عمليات الخوخصة، تشغله بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالخوخصة و لم تتأخر عن الظهور نزاعات الاختصاص بالخصوص ما بين المجلس الوطني لمساهمات الدولة و المجلس الوطني للخوخصة<sup>(20)</sup>. إن حصيلة عملية الخوخصة انطلاقا من 26 أوت 1995 و إلى غاية أوت 2001 كانت مخيبة، و إذا أخذنا بدراسة صادرة عن منتدى رؤساء المؤسسات، فإن هذه الحصيلة تتلخص في<sup>(21)</sup>:

- ثلاث عمليات للبورصة: فتح رأس مال لشركة صيدال و فندق الأوراسي (20 بالمائة) و رفع رأس مال إرياض سطيف (20 بالمائة).
- التنازل عن بعض الصيدليات العمومية.
- ثلاثة عمليات شراكة مع متعاملين أجانب (سيدار، فروفوس، إيناد).
- التنازل عن أصول بعض الشركات العمومية للعمال.

و لأجل التخلص من الواقع الميداني التي تمت ملاحظتها أثناء تطبيق الأمر رقم 22-95 السالف الذكر، قامت السلطات العمومية في سنة 2001 بإصدار نص قانوني آخر هو الأمر رقم 04-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية و تسخيرها و خوخصتها، الذي تم تعديله و إتمامه لاحقا، إلا أنه و بالرغم من ذلك، فإن ملف الخوخصة لا يزال مفتوحا و إلى يومنا هذا لم يعرف مسار الخوخصة نهاية له، فالحكومات المتعاقبة لم تعرف

ماذا تريـد من عملية الخوـصـة هل تعـظـيم مـداخـيلـها أم تـطـوـير تـنـافـيـة المؤـسـسـة أم إـنهـاء الـاحـتكـار العمومي و فقط، إن الخـوـصـة لا تـحدـدـ إلى الـربحـ بلـ إـلـى خـلـقـ اقـتصـادـ تـنـافـيـ نـاجـعـ و فـعـالـ هو اقـتصـادـ السـوقـ يـقـومـ عـلـى تـشـجـيعـ المـقاـولـةـ الـخـاصـةـ و إـنـتـاجـ الـثـرـوـةـ وـهـوـ الـهـدـفـ الـذـيـ فـشـلـتـ الـحـكـومـاتـ الـجـزاـئـرـيـةـ الـمـتـعـاقـبـةـ فـيـ تـحـقـيقـهـ إـلـىـ حدـ الـآنـ (22).

إن توسيع مـسـاـهـةـ القـطـاعـ الـخـاصـ الـجـزاـئـرـيـ فـيـ إـنـتـاجـ الـقيـمةـ الـمـضـافـةـ بـالـنـسـبـةـ لـالـنـتـائـجـ الدـاخـلـيـ الـخـامـ وـ جـعـلـهـ هوـ القـطـاعـ الـمـسيـطـرـ فـيـ إـنـتـاجـ الـثـرـوـةـ لـاـ يـنـحـصـرـ فـقـطـ فـيـ خـوـصـةـ المؤـسـسـاتـ الـعـمـومـيـةـ الـمـوـجـودـةـ،ـ وـ بـالـتـالـيـ فـالـاـهـتـمـامـ لـاـ يـجـبـ أـنـ يـنـصـرـفـ وـ يـدـورـ فـقـطـ حـوـلـ مـسـأـلـةـ خـوـصـةـ المؤـسـسـاتـ الـعـمـومـيـةـ الـاـقـتصـادـيـةـ،ـ بـلـ أـنـ توـسـعـ هـذـهـ الـمـسـاـهـةـ يـمـكـنـ أـنـ يـكـونـ أـيـضاـ مـنـ خـالـلـ تـشـكـيلـ شـبـكـةـ مـنـ المؤـسـسـاتـ الـصـغـيرـةـ وـ الـمـتوـسـطـةـ الـخـاصـةـ وـ الـفـعـالـةـ،ـ إـنـ الـمـخـصـصـينـ فـيـ إـسـتـراتـيـجـيـةـ يـعـرـفـونـ تـبـيـؤـ النـتـائـجـ لـمـسـعـيـ مـعـيـنـ بـأـنـهـ لـاـ يـمـكـنـ إـحـيـاءـ أـحـصـنـةـ مـيـةـ،ـ لـذـاـ فـلـاـ يـمـكـنـ المـراـهـنـةـ عـلـىـ صـنـاعـاتـ السـابـقـ مـنـ أـجـلـ بـنـاءـ مـسـتـقـبـلـنـاـ،ـ إـنـ تـطـوـيرـ عـشـرـاتـ الـآـلـافـ مـنـ المؤـسـسـاتـ الـصـغـيرـةـ وـ الـمـتوـسـطـةـ الـخـاصـةـ فـيـ الـقـطـاعـاتـ الـتـيـ نـتـوفـرـ فـيـهـاـ عـلـىـ مـزـايـاـ إـسـتـراتـيـجـيـةـ،ـ تـشـكـيلـ الـمـخـرـجـ الـوـحـيدـ لـأـزـمـتـنـاـ الـجـزاـئـرـيـةـ (23).

إن إـنـتـاجـ الـثـرـوـةـ فـيـ الـمـحـالـ الصـنـاعـيـ يـكـونـ مـنـ خـالـلـ خـلـقـ نـسـيـجـ صـنـاعـيـ خـاصـ جـدـيدـ مـنـ المؤـسـسـاتـ الـصـغـيرـةـ وـ الـمـتوـسـطـةـ بـمـقـاـولـينـ جـدـدـ تـابـعـينـ لـلـقـطـاعـ الـخـاصـ وـ هـذـهـ الـعـمـلـيـةـ سـتـؤـثـرـ عـلـىـ الـمـعـطـيـاتـ الـمـيـدـانـيـةـ الـمـوـجـودـةـ،ـ وـ تـؤـثـرـ فـعـلـيـاـ عـلـىـ الـصـلـابـةـ الـمـزـمـنـةـ لـلـعـرـضـ الـكـلـيـ،ـ وـ تـسـاعـدـ عـلـىـ الـرـيـادـةـ فـيـ إـنـتـاجـ الـثـرـوـةـ وـ الـرـفـعـ فـيـ مـعـدـلـاتـ النـمـوـ الـاـقـتصـادـيـ فـيـ الـجـزاـئـرـ،ـ لـكـنـ هـذـهـ الـطـرـيـقـةـ تـتـطـلـبـ هـيـ الـأـخـرـىـ فـتحـ وـ الـاهـتـمـامـ بـوـرـشـاتـ أـخـرـىـ تـتـعـلـقـ بـالـاسـتـثـمـارـ وـ التـموـيـلـ الـبـنـكـيـ وـ إـصلاحـ الـقـطـاعـ الـمـالـيـ وـ إـقـامـ إـلـاصـحـاتـ الـمـيـكـلـيـةـ،ـ لـكـنـهـاـ تـبـقـيـ الـطـرـيـقـةـ الـأـفـضـلـ الـتـيـ يـجـبـ المـراـهـنـةـ عـلـيـهـاـ أـكـثـرـ لـأـنـهـاـ تـمـثـلـ مـسـتـقـبـلـ الـبـلـادـ،ـ فـالـأـوـلـوـيـةـ يـجـبـ أـنـ تـعـطـيـ لـإـزـالـةـ الـجـمـودـ الـذـيـ تـعـرـفـهـ إـلـاصـحـاتـ وـ إـنـهـاءـ بـنـاءـ اقـتصـادـ السـوقـ وـ مـؤـسـسـاتـهـ،ـ ثـمـ بـعـدـ ذـلـكـ يـمـكـنـ أـنـ نـفـكـرـ وـ نـتـكـلمـ عـلـىـ إـسـتـراتـيـجـيـةـ الـصـنـاعـيـةـ الـتـيـ يـمـكـنـ أـنـ تـعـطـيـ لـلـقـطـاعـ الـصـنـاعـيـ الـو~طـنـيـ،ـ أـمـاـ أـنـ نـدـعـوـ لـتـطـبـيقـ إـسـتـراتـيـجـيـةـ صـنـاعـيـةـ فـيـ ظـلـ اقـتصـادـ لـاـ هوـ باقـتصـادـ مـخـطـطـ وـ لـاـ هوـ باقـتصـادـ السـوقـ،ـ فـذـلـكـ يـعـنـيـ أـنـاـ نـفـتـقـدـ لـلـأـسـاسـ الـنـظـريـ الـذـيـ سـوـفـ تـقـومـ عـلـيـهـ هـذـهـ إـسـتـراتـيـجـيـةـ وـ فـشـلـهـاـ سـيـكـونـ مـضـمـونـاـ مـنـ طـرـفـ الـمـبـادـرـيـنـ بـهـاـ.

إن الإستراتيجية الصناعية لا تعني خوصصة القطاع الصناعي العمومي و جعل القطاع الخاص هو القطاع المسيطر في إنتاج الشروة، و على هذا الأساس فقد كان من الأجرد أولاً بالنسبة للأصحاب القرار الاقتصادي في الجزائر إتمام الإصلاحات الاقتصادية المعطلة و إتمام مرحلة التحول نحو اقتصاد السوق عوض تطبيق إستراتيجية جديدة، فنحن لم نعرف كيف نحدد الأولويات هل يجب إنهاء مرحلة التحول نحو اقتصاد السوق و بناء اقتصاد جديد هو اقتصاد السوق أم تطبيق تجربة أخرى هي الإستراتيجية الصناعية الجديدة.

إن المشكلة في الجزائر تمثل في كون الإصلاحات الاقتصادية تميز بالجمود و الفشل و نحن نحاول تطبيق إستراتيجية جديدة على القطاع الصناعي الجزائري، إن سياسة مثل هذه تبعث إشارات واضحة إلى المتعاملين الوطنيين و الأجانب بأن الأمور تسير بدون منطق و هذه التصرفات هي التي تبقى الضبابية على الاقتصاد الوطني و تمنع من إنجاح عملية الخوصصة و التحول نحو اقتصاد السوق<sup>(24)</sup>.

لقد استطعنا بسهولة المرور بالعديد من التجارب مع الأسف على شكل: إعادة الهيكلة المالية و العضوية للمؤسسات العمومية، الاستقلالية، الشركات القابضة،... الخ، فلا يمكن بناء اقتصاد بالتعلم بواسطة التجارب و الأخطاء، لأن السبب هو جد بسيط: عدد الأخطاء الممكنة هو غير محدود و تفادي البعض منها هو غير كاف لبناء اقتصاد صلب<sup>(25)</sup>.

### ثالثا: وضعية النشاط الصناعي في الجزائر إلى غاية سنة 2010 :

إن الإصلاحات المطبقة على المؤسسات العمومية انطلاقاً من 1980 و إلى 2010 لم تؤدي إلى بناء اقتصاد السوق، كما أن هذه الإصلاحات لم تتمكن من جعل العرض الكلي مرتنا، فتحليل ميزان السلع و الخدمات اعتماداً على التقرير الصادر عن بنك الجزائر لسنة 2005 حول التطور الاقتصادي و النقدي يظهر لنا حقيقة ضعف الآلة الإنتاجية الجزائرية، و أكثر من ذلك أن المؤسسة الجزائرية فقدت حصتها من السوق، فقد أصبحت الجزائر تستورد المواد و السلع التي يمكن تصنيعها محلياً (منتجات غذائية، منتجات صيدلانية، مواد بناء، تجهيزات و خدمات النقل، تأمينات، هندسة،... الخ)، و لا نصدر الكثير خارج قطاع المحروقات، كما أن تغطية وارداتالجزائر بتصادراتها خارج قطاع المحروقات هي ضعيفة جداً، إن حصة القيمة المضافة المنتجة من طرف الصناعة الجزائرية خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام هي ضعيفة و بالرغم من ذلك فلم تتوقف عن التراجع كما يوضحه الجدول أسفله.

**جدول رقم (02): تطور حصة المضافة كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الخام الجزائري****خلال الفترة 1996-2003.**

									السنوات
2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996		
9,5	9,3	10	8,4	10,6	11,1	9,4	10,8		الفلاحة
36,4	32,8	35,2	39,4	27,8	23	29,6	28,6		المحروقات
6,6	7,3	7,2	7,2	8,9	9,7	8,5	8,7		الصناعة خارج المحروقات
43	40,1	42,4	46,6	36,7	32,7	38,1	37,3		إجمالي القطاع الصناعي
8,8	9,2	7,1	8,2	10	10,8	10	9,6		البناء و الأشغال العمومية
22,1	23,2	22,8	20,3	22,7	23,8	22	21,8		الخدمات

**Source : Rapport de présentation de loi de finances 2004, p 12.**

إن الأرقام المتضمنة في الجدول أعلاه تبين أن حصة القيمة المضافة المنتجة من طرف الصناعة خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام هي الأضعف إذا ما قمنا بمقارنتها بحصة باقي القطاعات الأخرى، و هذه الحصة لم تتوقف عن التناقص خلال الزمن لتبلغ فقط 6,6 بالمائة في سنة 2003 و تصل نسبة 5,7 بالمائة فقط في سنة 2005 (26)، و حتى أن مساهمة الفلاحة في الناتج الداخلي الخام هي أكبر من مساهمة الصناعة خارج قطاع المحروقات و هذا ما يعكس الوضعية الصعبة التي تتوارد فيها الصناعة الجزائرية.

إن ضعف حصة الصناعة خارج المحروقات كنسبة مئوية في الناتج الداخلي الخام هو تأكيد إضافي على صلابة العرض الكلي و أن الجزائر حقيقة لا تنتج الثروة بشكل متزايد خلال الزمن، من جهة ثانية هذا الضعف في مساهمة الصناعة خارج قطاع المحروقات هو دليل على أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد مختلف و هو ذو قدرة صناعية و تكنولوجية ضعيفة نسبيا بالمقارنة مع البلدان المصنعة.

و إذا أخذنا السلسلة الزمنية من سنة 2001 إلى سنة 2010 فإن أهم ما يميز أداء القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر هو الضعف و يترجم هذا الضعف بارتفاع فاتورة واردات السلع الصناعية الذي زادت بشكل غير مسبوق، لاسيما أمام الوفرة المالية الكبيرة المتأنية من إرتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية و في غياب إرادة سياسية و رؤية إقتصادية، و كذا غياب إستراتيجية صناعية وطنية حقيقة للرفع من أداء هذا القطاع، مقابل إهتمام السلطات العمومية فقط بتشييد المياكل القاعدية المتعلقة بالتجهيز في إطار تطبيق برامج دعم الإنعاش و النمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014، و يمكن توضيح إرتفاع فاتورة واردات السلع الصناعية خارج قطاع المحروقات بالنسبة لإجمالي الواردات وفق الجدول التالي:

**جدول رقم (03): تطور واردات السلع الصناعية خارج قطاع المحروقات نحو الجزائر بـمليون الدولار الأمريكي خلال الفترة 2014-2001**

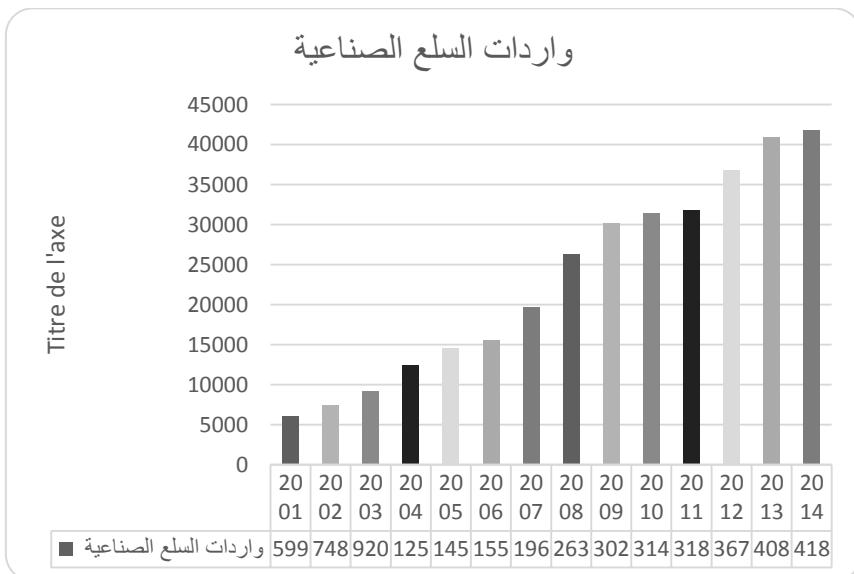
السنوات							
واردات السلع الصناعية خارج قطاع المحروقات							واردات السلع
إجمالي الواردات							الصناعية خارج قطاع المحروقات
السنوات							إجمالي الواردات
واردات السلع الصناعية خارج قطاع المحروقات							واردات السلع
إجمالي الواردات							الصناعية خارج قطاع المحروقات
2007	19635	15548	14586	12501	9205	7481	5998
2006	27631	21456	20357	18308	13534	12009	9940
2005	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008
2004	41850	40877	36790	31801	31484	30223	26322
2003	58580	55028	50376	47247	40473	39294	39479

**Source : [www.dgpp-mf.gov/index.php/retrospective](http://www.dgpp-mf.gov/index.php/retrospective),  
page consulté le 22.05.2016.**

يمثل الجدول أعلاه تطور واردات السلع الصناعية خارج قطاع المحروقات نحو الجزائر بـمليون الدولار الأمريكي خلال الفترة 2001-2014، و ما نلاحظه من خلاله هو الإرتفاع الكبير و غير المسبوق لهذه الواردات بصفة طردية مع مرور الزمن، حيث إنطلقت واردات هذه السلع من 5998 مليون دولار أمريكي في سنة 2001 لتبلغ 2014 41850 مليون دولار أمريكي في سنة 2014، و هذا الإرتفاع في فاتورة واردات السلع الصناعية هو دليل على ضعف أداء القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر و عدم قدرته على تلبية الطلب الكلي للسلع الصناعية،

و يمكن أيضا توضيح بشكل جلي إرتفاع فاتورة واردات السلع الصناعية خارج قطاع المحروقات من خلال الشكل البياني أسفله.

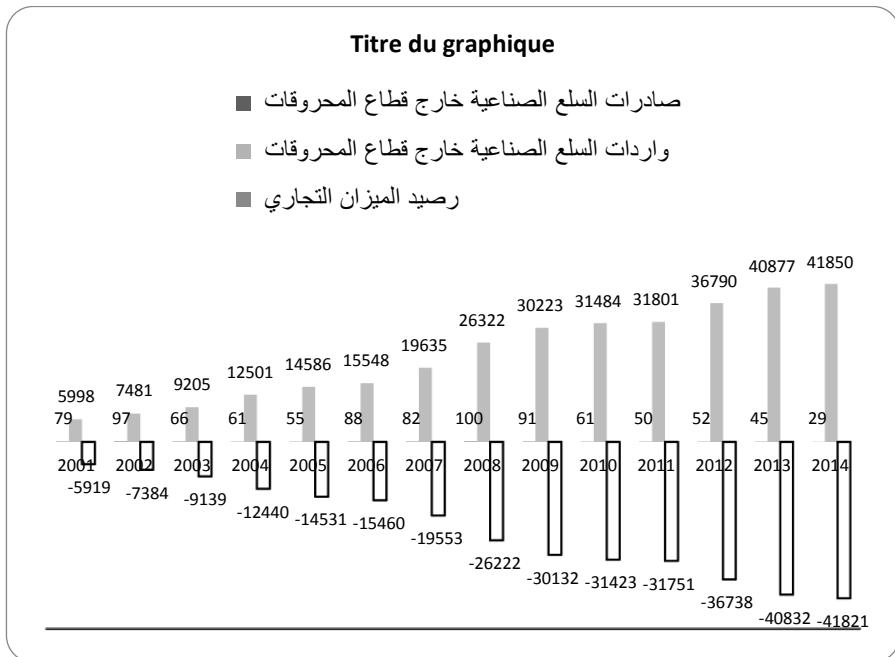
**الشكل رقم (02): تطور واردات السلع الصناعية خارج قطاع المحروقات نحو الجزائر بـمليون الدولار الأمريكي خلال الفترة 2001-2014.**



المصدر: الشكل البياني من إعداد الباحث بناء على المعطيات المتضمنة في الجدول رقم 03 أعلاه.

إن الإرتفاع الكبير لواردات السلع الصناعية خارج قطاع المحروقات كما يوضحه الشكل البياني أعلاه هو دليل على ضعف أداء القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر نتيجة لغياب إستراتيجية صناعية وطنية حقيقة للنهوض بهذا القطاع، و غياب الإرادة السياسية و تسييس هذا القطاع الإستراتيجي و الهام لإنتاج الثروة و عدم منح سلطة صنع و إتخاذ القرار في هذا القطاع للكتفاءات الوطنية الاقتصادية و التسيرة، و هذا ما أدى بالتالي إلى فشل كل التدابير المتخذة من طرف السلطات العمومية للنهوض و التحليق به، و يبرر ضعف أداء هذا القطاع أيضا العجز المتفاق في الميزان التجاري الصناعي خارج قطاع المحروقات للجزائر خلال الفترة 2001-2014 كما يوضحه الشكل أسفله.

الشكل رقم (03): تطور الميزان التجاري الصناعي خارج قطاع المحروقات للجزائر بـمليون الدولار الأمريكي خلال الفترة 2001-2014.



المصدر: الشكل البياني من إعداد الطالب إعتمادا على المعطيات الرقمية المأخوذة من الموقع الرسمي للمديرية العامة للتنبؤ و السياسات بوزارة المالية:

[www.dgpp-mf.gov/index.php/retrospective](http://www.dgpp-mf.gov/index.php/retrospective), page consulté le 23.05.2016.

يمثل الشكل أعلاه تطور الميزان التجاري الصناعي خارج قطاع المحروقات للجزائر بـمليون الدولار الأمريكي خلال الفترة 2001-2014، و ما نلاحظه من خلاله هو تفاقم عجز هذا الميزان مع مرور الزمن نتيجة للارتفاع الرهيب لواردات السلع الصناعية خارج قطاع المحروقات نحو الجزائر مقابل صادرات سلع صناعية ليست ذات دلالة أو ذات معنى، و يعني ذلك عدم قدرة القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر إنتاج عرض متباين من السلع الصناعية المختلفة لتلبية الطلب الكلي للسوق الجزائرية و المساهمة في كسر ميزة الاقتصاد الجزائري الريعي المتمثلة في التصدير الوحيد للمحروقات نحو باقي العالم، و هذه الحقيقة تؤكدنا بما لا يدع مجالا للشك المساهمة الجد ضعيفة للقطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة

2001-2014 التي تبقى تدور في حدود 04 و 05 بالمائة، و هي مساهمة أضعف من مساهمة القطاع الفلاحي، و أيضاً تعتبر المساهمة الأضعف بالنسبة لجميع قطاعات الاقتصاد الوطني.

#### رابعاً: نحو رؤية و مقاربة جديدة للنهوض و التحليق بالقطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر.

إن ضعف النتائج الحقيقة في القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات الفلاحي في الجزائر لا تعود إلى عدم وجود إمكانيات للتحليل بهذا القطاع، بل أن النتائج الحقيقة تعود إلى غياب إرادة سياسية لجعل من هذا القطاع قوة لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر، فهذا القطاع و على خلاف القطاع الفلاحي يملك جميع المؤهلات لبناء إقتصاد جزائري قوي و تنافسي، و تطلب ذلك قبل كل شيء رسم طموحات و أهداف كبيرة و بعيدة المدى لقطاعنا الصناعي على شاكلة أن تصبح الجزائر القوة الاقتصادية الصناعية الأولى على مستوى شمال إفريقيا و قارة إفريقيا و أن تكون مندمجة بفعالية في الإقتصاد العالمي، و يجب أن يستهدف تحقيق هذه الأهداف الوسيطة تحقيق الهدف النهائي المتمثل في النمو الاقتصادي المستدام، و هنا يجب الإستلهام من التجارب الناجحة التي تحققت في بعض دول العالم بعد تصور و رسم طموحات كبيرة و أهداف عظيمة لقطاعها الصناعي ثم العمل تحقيقها على أرض الواقع.

إن تصور، رسم و تحديد هذه الطموحات و الأهداف الكبيرة بدقة جد متناهية للقطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر هو إجراء أولي يجب أن تقوم به القيادة الجديدة للبلاد التي يجب أن تنبثق من نظام سياسي ديمقراطي حر و هذا لأجل توضيح الرؤية و الوجهة للرأي العام الوطني و الأجنبي قبل بناء إستراتيجية جديدة لهذا القطاع ثم قبل تجنييد المجتمع الجزائري و تجنييد جميع الوسائل و الإمكانيات لأجل نجاحها.

و يعود ضعف أداء القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر إلى غياب الإرادة السياسية لدى السلطات العمومية للنهوض و التحليق به نتيجة لغياب نظام سياسي ديمقراطي حر و تسييس هذا القطاع الإستراتيجي بمنع مقابليد قيادته لوزراء من أحزاب سياسية الذين اعتمدوا على مناضلي أحزابهم في تسيير الإدارة المركزية لوزارة الصناعة و لم يعتمدوا على العلم و الفكر الاقتصادي و نخبة الكفاءات الاقتصادية الجزائرية.

لذا و لأجل التمكّن من تحسين التمددات الكبيرة التي سيتم رسمها من طرف القيادة العليا الجديدة للبلاد المتمثلة بالتحليق بالقطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر، فإن الأمر يتطلب بشكل حاسم إجراء تغيير جوهري على السلطة في هذا القطاع و معنى ذلك، أنه يتوجب اختيار فريق جديد الذي سيتولى سلطة صنع و إتخاذ القرار الاقتصادي في الإدارات المركزية لوزارة الصناعة و المناجم و الذي يجب أن يكون أساساً من نخبة الكفاءات الاقتصادية الجزائرية التي بإمكانها وحدتها دون غيرها النهوض و التحليق بهذا القطاع، و يجب أن تعهد إلى هذا الفريق الجديد مهمة رسم و بناء إستراتيجية جديدة لهذا القطاع الصناعي ثم إنماجها ميدانياً، و يساعدها في بنائها نخبة الكفاءات التسييرية الجزائرية و الكفاءات المتخصصة في تكنولوجيا الإنتاج الصناعي بمختلف فروعه.

و يتوجب تحديد أهداف طموحة قابلة للتحقيق في إطار البناء الحضاري للجزائر و بناء قوة إقتصادية في جنوب المتوسط و قوة صناعية تنافسية و أن الاعتماد على عامل إنتاجي لا ينضب في العملية الإنتاجية الذي هو المعرفة و الاقتصاد المبني على المعرفة و إعتماد الجزائر على العلم و العقل في بناء حضارة و العمل على التنافس الحضاري هو الطريق الوحيد لتحقيق طموحات القطاع الصناعي في الجزائر.

الخاتمة:

بعد دراستنا للإشكالية المتعلقة بتطبيق الإصلاحات المطبقة على القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1980-2010 و النتائج الحقيقة و كيف يجب أن يكون القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر الدعامة الأساسية لإنتاج الثروة فقد توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ لقد باشرت السلطات العمومية إصلاحات على القطاع الصناعي و هذه الإصلاحات هي غير مطابقة للعلم و الفكر الاقتصادي.
- ✓ إن ضعف و محدودية النتائج الحقيقة في القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات لا تعود إلى غياب المؤهلات و الإمكانيات للنهوض بالصناعة في الجزائر، بل إلى غياب إرادة سياسية في الجزائر لجعل من القطاع الصناعي دعامة إنتاج الثروة في الجزائر.

- ✓ أن الإصلاحات المطبقة على القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر لم تحقق النتائج المرجوة و السبب أن هذا القطاع لم ينظر إليه كقطاع منتج للثروة و للقيمة، حيث تم تسييسه بصفة كبيرة.
- ✓ إن النهوض بالقطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات يمكن أولاً في تغيير سلطة إتخاذ القرار في القطاع الفلاحي و منحها إلى الكفاءات الوطنية المتخرجة من كليات العلوم الاقتصادية و علوم التسيير.
- ✓ يتعلق تحقيق نتائج كبيرة في القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات بوجود إستراتيجية للتنمية الاقتصادية و بناء حضاري.
- ✓ يتعلق تحقيق تحليق القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات ببناء قوة إقتصادية وطنية و تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي.
- ✓ إن الإعتماد على العلم و العقل و الاقتصاد المبني على المعرفة هو السبيل الوحيد لتحليق القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر.

المواضيع:

1. L'Entreprise Publique En Algérie, Centre National d'Etudes et d'analyses pour la Planification, N° 01 Mai 1985, p 69.
2. LAMIRI Abdelhak, Crise de l'économie algérienne, Les Presses d'Alger, Alger, 1999, P 68.
3. TLEMCANI Rachid, ETAT, BAZAR ET GLOBALISATION, L'Aventure de L'Infitah en Algérie, Les Editions El hikma, Alger, 1999, p 21.
4. L'Entreprise Publique En Algérie, Centre National d'Etudes et d'analyses pour la Planification, op cit, p 75- 76.
5. عبد المجيد بوزيدي، تسعينيات الاقتصاد الجزائري، مونف للنشر، الجزائر، 1999، ص 54.
6. TLEMCANI Rachid, op cit, p 29.
7. TLEMCANI Rachid, op cit, p 30.
8. محفوظ لعشب، سلسلة القانون الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، لم تذكر سنة النشر، ص 97-96.
9. عبد المجيد بوزيدي، مرجع سابق، ص 56.
10. SADI Nacer – Eddine, La privatisation des entreprises publiques en Algérie, Objectifs, Modalités et Enjeux, Office des publications universitaires, Alger, deuxième Edition 2006, p 110-111.
11. LAMIRI Abdelhak, op cit, P 69.
12. عبد الرحمن يسري أحمد، أسس التحليل الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1984 ص 286، 287.
13. LAMIRI Abdelhak, op cit, P 69.
14. TLEMCANI Rachid, op cit, p22.
15. LAMIRI Abdelhak, op cit, P 70.
16. LAMIRI Abdelhak, op cit, P 293-295.
17. LAMIRI Abdelhak, op cit, P 147.

18. حصته في السوق تتضاءل و نسب النمو في تراجع و فشل خيارات الخوصصة هل تصلح وصفة طمار لمعالجة القطاع الصناعية المريض؟ يومية الخبر، الثلاثاء 13 فيفري 2007 الموافق لـ 25 محرم 1428 هـ الصفحة 15.
19. LAMIRI Abdelhak, Le partenariat public-privé n'est pas le point fort de l'économie Algérienne, Investir magazine N ° 18 Février-Mars 2007, p 41.
20. TLEMCANI Rachid, op cit, p 97.
21. عبد المجيد بوزيدي، الخوصصة أية حصيلة؟ الشروق اليومي، الأربعاء 14 فيفري 2007.
22. المحافظ الأسبق لبنك الجزائر: خوصصة البنوك العمومية ستكون لها عواقب خطيرة، الشروق اليومي، الخميس 19 ديسمبر 2006.
23. LAMIRI Abdelhak, Le fonds de régulation doit être contrôlé par l'APN, El Watan, Samedi 07 Novembre 2005.
24. محمود بلحيمير، خطوة إلى الأمام و خطوتان إلى الوراء، يومية الخبر، الأربعاء 06 ديسمبر 2006 الموافق لـ 15 ذي القعدة 1427 هـ، الصفحة 32.
25. LAMIRI Abdelhak, op cit, P 312.
26. عبد المجيد بوزيدي، أزمة الصناعة في الجزائر، الشروق اليومي، الأربعاء 07 مارس 2007